الأمة العربية بين الشأن السياسي والتكامل الاقتصادي

بقلم/ عبد المعطي أبو زيد
رئيس التحرير

تشهد الأمة العربية واحدة من أصعب مراحلها، تواجه فيها مجموعة من التحديات الخطيرة، والتدخل الخارجي في شئون العديد من دولها، وفي تقرير مصير قضاياها على نحو غير مسبوق، سواء من القوى الإقليمية المعادية أو الطامحة والطامعة في مقدرات العرب ومصالحهم ومواردهم وأراضيهم ومياههم.

وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تقودها مصر بالتعاون مع بعض الأشقاء امام هذا الواقع المرير، فلا تلوح في الافق إرادة سياسية عربية موحدة وجامعة ونادرة على وقف هذه التدخلات وحماية الأمن القومي العربي، ونصرة القضايا العربية، ومساعدة الشعوب العربية في سوريا وليبيا والصومال واليمن وغيرها على تجاوز أزماتها، واستعادة الدولة الوطنية الموحدة القادرة على حماية شعبها والوفاء باحتياجاته ومصالحه في كل من هذه البلدان.

في الوقت نفسه كشف العدوان الغاشم المتواصل على الشعب الفلسطيني بهمجية لم تعرفها البشرية المتحضرة، عن عجز الفعل العربي الجماعي عن ردع هذا العدوان، بل عجز المجتمع الدولي في معظمة عن وقف هذه الإبادة الجماعية التي تعد عاراً في وجه الحضارة الانسانية.

أمام هذا الواقع، يبدو الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي أمراً مطلوباً بالحاح لأسباب كثيرة، فبناء القدرات العربية المؤثرة يبدأ بالاقتصاد والإنتاج والتقدم التكنولوجي كأحد عناصر القوة العربية الشاملة، في الوقت نفسه، فإن الشأن الاقتصادي والتجاري هو مجال يتعلق بالمتخصصين والفنيين في مجالاتهم، على عكس العمل في المجال السياسي الذي يشهد تبايناً عربياً حتى على الحد الأدنى من المسلمات العربية المعروفة.

من جانب آخر، فإن تحقيق إنجاز في مجال التعاون العربي التنموي وتشجيع التجارب

والجهود العربية في هذا المجال إنما هو أمر ممكن خاصة أنه يتعلق بأهم ثروات الأمة العربية وهم شبابها القادرون على تغيير واقعها من خلال مستقبل عربي مشترك أفضل.

من هذا المنطلق، برزت بوادر جيدة في الإطار العربي، حيث كان ما صدر عن «القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية» أكثر تقدماً وفعالية وبرجماتية مما صدر عن القمة العربية السياسية التي عقدت في نفس التوقيت في العاصمة العراقية وفي القاعة نفسها.

فقد أكدت القمة التنموية على «دعم العرب التنموي المشترك»، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية، كما أقرت القمة أيضاً الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي من ٢٠٢٥ – ٢٠٣٥، وهو ملف بالغ الأهمية من أجل توفير الحد الأدنى من حاجات الشعوب العربية في مجال الغذاء، وتعزيز استقلال الارادة العربية التي تبدأ بامتلاك الغذاء.

كما صادقت القمة التنموية العربية على الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي وحثت على اعتماد سياسات فعالة لإدارة الموارد المائية بشكل عام ومستدام، وهي استراتيجية بالغة الأهمية حيث تعد الدول العربية اكثر مناطق العالم شحاً في موارد المياه العذبة – ومن المخرجات ذات الأهمية للقمة العربية التنموية المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي التي قدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية والتي تشدد على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز التنمية الشاملة وبناء مجتمعات معرفية عربية.

كما دعت القمة التنموية إلى تحضير عربي موحد ومتكامل للمؤتمر العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

هذه المقررات ذات الطبيعة الواقعية والعملية، تعزز الأمل في أن يكون التقدم والتكامل الاقتصادي العربي خطوة في سبيل استعادة الروح العربية الجامعة الموحدة.

وفي هذا الإطار، بادرت دورية «آفاق عربية وإقليمية» بتخصيص ملف هذا العدد من التكامل الاقتصادي العربي، ويتضمن رؤى أكاديمية شاركت فيها نخبة من أرفع المتخصصين والخبراء في هذا المجال .. على أمل أن تكون مساهمة علمية في هذا الملف الذي يبقى الأمل حياً في أمة عربية موحدة ناجحة قوية.